

أسعد غانم*

مهند مصطفى**

مقاطعة الفلسطينيين لانتخابات الكنيست السادس عشر: المدلولات السياسية والأيدولوجية

شكلت نسبة مقاطعة الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، في رأينا، التطور الأهم في السياسة الإسرائيلية عامة، وفيما يتعلق بالسلوكيات السياسية لدى الفلسطينيين في إسرائيل عامة، في الأعوام الأخيرة. وهذا المقال محاولة لقراءة معمقة لمعاني هذا التطور ودلالاته بالنسبة إلى الفلسطينيين في إسرائيل ومستقبلهم، ولهذا نعتقد أن من الأهمية بمكان أن نقرأ هذه الدراسة كمقدمة ودعوة إلى قراءة ما يجري لدى الفلسطينيين في إسرائيل وتطلعهم إلى فحص خياراتهم السياسية والمستقبلية من جديد، وذلك يتناقض مع ما عرضه ويعرضه باحثون إسرائيليون وفلسطينيون، فيما يخص الادعاء المعروف أن الفلسطينيين في إسرائيل قد حسموا مستقبلهم كمواطنين إسرائيليين منذ زمن، يرجع بحسب رأي كثيرين إلى ما بعد النكبة.

مقدمة

تميزت الأبحاث السابقة في دراسة السلوك السياسي وأنماطه للفلسطينيين في إسرائيل خلال انتخابات الكنيست، بالتركيز على المصوتين والتوجهات والاتجاهات السياسية للناخبين العرب (نويبرغر 1998، 1995؛ غانم 1996، 1999؛ كوفمان ويسرائيلي 1999؛ غانم وأوستسكي لازر 2001). وقد شهدت الأعوام الأخيرة أبحاثاً بدأت بدراسة نسب المقاطعة المرتفعة، وخصوصاً بعد مقاطعة العرب الجارفة في انتخابات رئاسة الحكومة سنة 2001 (Jamal 2002؛ روحانا وصالح وسلطاني 2004؛ مصطفى 2004). ويشهد التوجه السياسي العام لسلوك العرب الانتخابي تزايداً في نسبة مقاطعي الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية. وجاءت الانتخابات الأخيرة في آذار/مارس 2006 مؤكدة هذا التوجه، إذ ازدادت النسبة لتحطم رقماً جديداً في نسبة المقاطعة التي بلغت ذروتها سنة 2003 (38٪)، فوصلت سنة 2006 إلى 44٪.

عرضت المؤسسة العلمية الإسرائيلية والغربية إسرائيل، بصورة عامة، على أنها "دولة طبيعية" أقيمت على أساس مطالبة القومية اليهودية (الصهيونية) بحق تقرير المصير من خلال إقامة دولة مستقلة. وتلقى هذه الرؤية دعماً سياسياً عالمياً من خلال قرارات الأمم المتحدة، وأهمها قرار التقسيم، ومن خلال دعم قوي يأتي من عدد كبير من دول العالم. كذلك يلقي هذا الادعاء الدعم من الرأي العام والنخب السياسية في إسرائيل، وحتى من بعض النخب الفلسطينية فيها، وخصوصاً من الحزب الشيوعي ونشطاءه. في المقابل، وضّح عدد من الباحثين الفلسطينيين (على سبيل المثال: إيليا زريق 1979؛ خليل نخلة 1976، 1978؛ غازي فلاح) أن إسرائيل هي أحد تجليات ظاهرة الكولونيالية الكلاسيكية، وأن كيائها الداخلي نتاج للتناقضات التي تلازم الظواهر الكولونيالية. وعرض غانم النظام في إسرائيل في مقال نشره سنة 1998 في الادعاء أن إسرائيل تحمل ملامح نظام "استبداد الأثرية" (Tyranny of the Majority) (Ghanem 1998). وفي مرحلة متأخرة انضم غانم إلى أورن يفتخيل في وضع الإطار النظري البديل لفهم إسرائيل ومجموعة أخرى من أنظمة العالم (Yiftachel & Ghanem 2004، 2005).

بحسب ادعائنا فإن إسرائيل نتاج عمليتين تاريخيتين ما زالتا حتى يومنا هذا تشكلان المكونان الأساس في نظامها:

- (أ) إن إسرائيل هي وليدة عملية استعمار كولونيالي إحلالي يسعى لفصل أهل الوطن الأصليين عن أرضهم وبلدهم، واستبدالهم بغيرهم من يهود أو غير يهود.
- (ب) إن إسرائيل تشكلت، وما زالت، من نظام تفوق عرقي سعى ويسعى لحفظ التفوق العرقي لليهود في إسرائيل. وبذلك فإننا نرفض مقولة أن النظام الإسرائيلي مبني على التناقض "اليهودي - الديمقراطي" والتوازن بين جناحيه، بل على أساس من التفضيل الواضح للمبني والطابع والمضمون الإثني اليهودي.

وانطلاقاً من فهمنا هذا فإننا ندعي أن إسرائيل غير مؤهلة، ولا تتطلع أصلاً إلى جعل مواطنة الفلسطينيين فيها حقيقية، وهي غير مستعدة لجعل المردود السياسي للمشاركة السياسية للفلسطينيين من مواطنيها مساوياً لذلك الذي يحصل عليه اليهود. وتعميق هذا الفهم لدى الفلسطينيين في إسرائيل هو العامل الأساسي الذي يقودهم إلى مراجعة طرق المشاركة السياسية لديهم، وخصوصاً الطرق التي جُربت ولم تأتِ بمردود فعلي وحقيقي، ونقصد المشاركة في انتخابات الكنيست.

يقسم كوفمان ويسرائيلي (1999) الاستراتيجيات السياسية التي اتبعتها العرب في إسرائيل إلى ثلاث استراتيجيات: الاستراتيجية الأداة (Instrumental)، التي تعني الانضمام إلى أحد أحزاب السلطة على شكل أفراد أو مجموعات فرعية، وذلك لتحقيق مصالح معينة؛ استراتيجية الامتناع، وتعني تنظيم العرب بشكل مستقل، وتقليص الاحتكاك بالدولة والأغلبية اليهودية قدر الإمكان؛ الاستراتيجية الإثنوقومية، التي تعني الحصول على المساواة من خلال الحفاظ على الهوية الوطنية لأبناء الأقلية، بدلاً من الاستراتيجيتين السابقتين (Kaufman 1997).

بدأ وعي يتطور لدى المجتمع العربي تجاه ماهية يهودية الدولة، والطابع الإثني الشديد لهذه الدولة ودوره في سد أفق العمل السياسي. وتؤدي هذه الإشكالية دوراً كبيراً، في الأعوام الأخيرة التي أعقبت انتفاضة الأقصى، في تحديد وعي العربي وتوجهه السياسي للعمل البرلماني؛ ذلك بأن معادلة الأقلية العربية في ظل الدولة اليهودية تشكل ركناً أساسياً في السلوك السياسي للعرب (Ghanem and Rouhana 2001; Rouhana and Ghanem 1998). ويؤكد هذا التوجه بعض الباحثين الذين يربطون بين نمط وجوه النظام الديمقراطي وبين حجم المشاركة السياسية المدنية (Almond and Verba 1963). وتزداد الرغبة لدى الفرد في المشاركة في التصويت كلما ازداد عنده الشعور بالقدرة على التأثير، وتقل هذه الرغبة إذا انعدم هذا التأثير من خلال المشاركة السياسية المتمثلة في التصويت (Dahl 2003, 1991).

إضافة إلى ما ذكر سابقاً، من المؤكد أن هناك حالة إعادة تقويم لنضال الفلسطينيين في إسرائيل في مجال المواطنة، أو على الأقل هناك محاولة جدية في جدوى الاستمرار في طرح خطاب المواطنة التقليدي، الذي تبنته المؤسسة الإسرائيلية وأحزابها أداة ضبط للفلسطينيين في إسرائيل في مقابل إخوتهم تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم تكن هذه المؤسسة تعني المواطنة الحقيقية والمتساوية في أية مناسبة، وما زالت كذلك. وفي المقابل تبنت الأحزاب والقوى العربية، التي خاضت وتخوض الانتخابات للكنيست، خطاب مواطنة جدياً في محاولة للحصول على المساواة، وحتى الوصول إلى تغيير طابع الدولة وجعلها "دولة مواطنيها". وقد قاد الحزب الشيوعي والجهة الديمقراطية هذا الخطاب، وتبعتهما في ذلك الأحزاب والقوى السياسية العربية جميعها، مع احتفاظ بعضها بنقاط خاصة محدودة جداً تتميز بها بعض الشيء من الجبهة الديمقراطية. هذا التقويم المجدد يأتي على خلفية الإخفاق الشديد في إحداث أية تغييرات في سياسة السلطة المميزة ضد الفلسطينيين من "مواطنيها"، وذلك يرجع في رأينا إلى مركبات أساسية في الحالة الإسرائيلية، التي كانت ولا تزال مستمرة في الحفاظ على طابع كولونيالي، حتى عندما يتعلق الأمر بسياسات ضد "مواطني" الدولة.

خلفية الانتخابات:

تأزم الوضع على خلفية التهميش

من حيث الجمع بين الديمقراطية والإثنية لا يمكن تصنيف أو تعريف إسرائيل بأنها دولة ديمقراطية، ويجب تعريفها بأنها دولة إثنوقراطية، مثل تركيا وسري لانكا ولاتفيا وليتوانيا وإستونيا وكندا، لغاية ما قبل أربعين عاماً تقريباً (Yiftachel & Ghanem 2004a, 2004b). فهذه الأنظمة تمنح الأقلية مساواة جزئية، وتشرك أعضائها بشكل محدود في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية، وبدرجة غير متساوية بأي حال مع تلك التي تتمتع بها الأغلبية، ووسط اتباع سياسة مستمرة وثابتة من السيطرة والرقابة اللتين تكفلان الحفاظ على هيمنة الأغلبية وهامشية الأقلية.

أمّا المبادئ التي توجه النظام الإثنوقراطي فهي:

- (1) مجموعة إثنية مهيمنة تسيطر على جهاز الدولة.
- (2) تحوّل الإثنية (والدين)، لا المواطنة، إلى أساس لتوزيع الموارد والإمكانات، وسط تقويضها لـ "الشعب" (عموم المواطنين). (ما معنى تقويضها للشعب هنا؟).

(3) عملية "أثنتة" متدرجة للسياسة التي تتكون على أساس الطبقات الإثنية.

(4) حالة من عدم الاستقرار الدائم.

(5) المنطق الإثنوقراطي هو الذي يوفر أدوات التحليل لفهم مجتمعات ذات نظام يفضل تفضيلاً كاملاً مجموعة معينة على حساب المجموعات الأخرى، كما أنه يوفر بطبيعة الحال ديناميكية العلاقات بين مختلف المجموعات. على سبيل المثال: سياسة الهجرة (قانون العودة المكرس لخدمة اليهود ومصطلحهم فقط)؛ سياسة الأراضي (تهويد الأراضي على غرار "تهويد الجليل" وما إلى ذلك)؛ إعطاء الدين دوراً مركزياً في حياة الدولة باعتباره يرمز إلى حدود المجموعة الإثنية ذات الأفضلية؛ تدفق رؤوس الأموال وميزانيات التطوير بصورة شبه مطلقة لحساب التجمعات اليهودية فقط؛ هيمنة الثقافة العبرية في جميع المجالات العامة (الكنيست والمحاكم ووسائل الإعلام وغيرها). كل هذا يضع علامات استفهام فيما يتعلق بوجود الدولة بحد ذاته، كمؤسسة عصرية تسعى لدمج جميع مواطنيها. من حيث المبدأ فإن إسرائيل تتيح لمواطنيها تجسيد حقوقهم الأساسية، مثل حق الانتخاب والترشح لمؤسسات الدولة، وإمكان التعبير عن الرأي، وحرية التنقل. وهي (أي إسرائيل)، من جهة أخرى، تمارس تفضيل اليهود في المجالات كافة، بما في ذلك قوانين الدولة. فإسرائيل تنتهج، من جهة، أشكال حكم ديمقراطية تتعلق بالمستوى المؤسساتي البنوي والقواعد، وتنظيم انتخابات دورية، وتداول الحكم، وفصل السلطات، والفصل بين المؤسسات العسكرية والسياسية، وما إلى ذلك. لكنها، من جهة أخرى، لا تطبق المستوى الجوهري للديمقراطية، وإنما تتماثل كدولة مع مجموعة إثنية/قومية واحدة (اليهود)، وتتبع وسائل كثيرة بهدف الحيلولة دون دمج مواطنيها الفلسطينيين في إسرائيل كمواطنين متساوين يتمتعون بجميع الامتيازات التي يحصل عليها المواطنون اليهود. ومن ناحية عملية، فإن إسرائيل تبقي على دونية العرب في مقابل اليهود من خلال التمييز ضدهم في دوائر ومحاور متنوعة من مجالات ومناحي الحياة وعلى مستويات متعددة، وذلك بهدف تكريس هذا الوضع وحرمان الفلسطينيين في إسرائيل من تحقيق المساواة. إضافة إلى ذلك فإن الأغلبية اليهودية تؤيد الدولة الإثنية وسياستها تجاه الأقلية الفلسطينية في إسرائيل (Ghanem 2003). وبذلك فإن تأييدها هذا يشكل ضماناً لاستمرار نهج عمل الدولة الإثني الذي ينظر إلى اليهود كمتفوقين أو "كأعلى"، وإلى الفلسطينيين في إسرائيل "كأسفلين"، بل يضمن أيضاً الحفاظ على استقرار الدولة الإثنية، الأمر الذي يصعب على الأقلية تغيير وضعها في الظروف الديموغرافية والسياسية السائدة، الأمر الذي يساهم بالتالي في اندفاع الأقلية نحو وضع تازمي، أو إلى البحث عن حلول ثورية فيما يتعلق بمكانتها كجزء من النظام.

من أجل الحفاظ على النظام الإثنوقراطي قامت الدولة إجمالاً باتباع عدة قواعد مركزية لتعاملها مع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وتتلخص هذه السياسات بما يلي:

- (أ) قطع صلة الهوية بين الفلسطينيين في إسرائيل وباقي أجزاء الشعب الفلسطيني والأمميتين العربية والإسلامية، وبناء مجموعة جديدة "عربية إسرائيلية"، أو "العربي الإسرائيلي" الجديد.
- (ب) منع الفلسطينيين في إسرائيل من التواصل المادي والمعنوي مع إخوتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وخصوصاً فيما يخص الأماكن المقدسة، التي تمثل رمزاً روحياً جامعاً للفلسطينيين، العرب والمسلمين.
- (ج) منع تنظيم الفلسطينيين في إسرائيل خارج ما تريده الأكثرية والدولة من حيث التنظيم البرلماني، والتدخل لمنع أي إمكان جدي لنسبة كبيرة من الفلسطينيين في إسرائيل من العمل السياسي خارج - برلماني، المرتكز على العمل الشعبي والنضال الجماهيري.
- (د) ضرب أية قيادة جديّة تحاول تنظيم الفلسطينيين في إسرائيل، أو تبني لهم رؤية مناهضة لتكريس وضع الأقلية في الدولة اليهودية، والتي ترضى في نهاية المطاف بالسيطرة اليهودية على الدولة ومقدراتها ومواردها.
- (هـ) إجبار الفلسطينيين في إسرائيل على القبول بتوزيع موارد الدولة بحسب المفتاح الإثني، لا بحسب المواطنة، كي يتسنى للدولة الحفاظ على التفوق اليهودي ودونية الفلسطيني.

أظهرت نتائج الانتخابات السابعة عشرة عمق الاستقطاب بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية في إسرائيل، ومدى تفاقم الشعور بالغربة تجاه الدولة ومؤسساتها ورموزها. جاءت الانتخابات الحالية بالنسبة إلى العرب في إثر تطورات وأحداث ساهمت في تعميق الشعور بالغربة تجاه الدولة ومختلف مؤسساتها. أولاً، الملاحقة السياسية

للقائدات السياسية العربية، والتي وصلت إلى ذروتها في اعتقال قيادة الحركة الإسلامية ورئيس حركة أبناء البلد، والتحقيق مع أغلبية أعضاء الكنيست العرب بسبب مواقف سياسية (غانم 2005؛ سلطاني 2003، 2004، 2005). ثانياً، تصاعد وتيرة خطاب "الترانسفير" على المستوى السياسي والشعبي، المتمثل في نزع المواطنة من قسم من المواطنين العرب، وذلك للحفاظ على أغلبية مهيمنة من حيث العدد لليهود في الدولة. وقد تم الحديث جهاراً في الإعلام الإسرائيلي عن تبادل وضم مناطق من منطقة المثلث إلى السلطة الفلسطينية (أرييلي وشفارتس 2006؛ خماسي 1999). الأمر الذي أكد للعرب أن مواطنهم رهينة للمقايسة من طرف سياسيين إسرائيليين. وقد توج هذا التوجه ببرنامج انتخابي واضح لحزب "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفغدور ليبرمان. ثالثاً، نشر توصيات لجنة "أور" في أيلول/سبتمبر 2003، التي لم تشر للجنة فيها إلى الفاعلين الحقيقيين في أحداث انتفاضة الأقصى في تشرين الأول/أكتوبر 2000. وعلى الرغم من أن توصياتها تطرقت إلى التمييز اللاحق بالأقلية العربية فإنها حاولت إيجاد نوع من التوازن فيما يتعلق بالمسؤولية عن الأحداث بين الشرطة والمواطنين العرب (لجنة أور 2003، المجلد الثاني). وفي أعقاب نشر توصيات اللجنة، نشر قسم التحقيق مع رجال الشرطة "مأحاش" تقريراً في أيلول/سبتمبر 2005 لم يوص فيه بتقديم أي لائحة اتهام ضد أي شرطي في قضية مقتل اثني عشر مواطناً عربياً. وقد شكل هذا الأمر استهتاراً من المؤسسة السياسية بحياة العربي في الدولة، وزاد في اغتراب المواطنين العرب عن مؤسسات الدولة، وهبوط معدلات الثقة بمختلف المؤسسات الرسمية من سنة إلى أخرى (أريان ونحمياس 2003؛ أريان وبن نون وبرنيق 2004، 2005). ثالثاً: ازدادت هامشية الأقلية العربية الفلسطينية على مستوى القضية الوطنية. فقد أشارت أبحاث سابقة إلى أن العرب مهمشون على صعيد مكانتهم المدنية في الدولة، وعلى مستوى مكانتهم ودورهم في الحركة الوطنية الفلسطينية وتأثيرهم في القضية الوطنية (الحاج 1997، 2005؛ سليمان 1999؛ غانم 1996). وقد ازداد هذا الشعور بعدم التأثير في القضية الوطنية بعد مشروع فك الارتباط والانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، وهو ما عمق الحالة الهامشية للعرب في إسرائيل وقدرتهم على التأثير في القضايا السياسية العامة، إضافة إلى تهميشهم على المستوى المدني.

مقاطعة انتخابات الكنيست السادس عشر:

التطور الأهم في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية الأخيرة

عبّرت المقاطعة الكبيرة للانتخابات البرلمانية عن أزمة العمل السياسي العربي عامة، والبرلماني خاصة. فهناك من يعتقد أن تصويت العرب في الأعوام الأخيرة تصويت احتجاجي. لكن لا يمكن إغفال أن المقاطعة أيضاً كانت تعبيراً احتجاجياً على الأوضاع الداخلية في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، وعلى السياسات الحكومية تجاه العرب. إذ لم يعد في الإمكان نقاش مسألة المقاطعة العربية للانتخابات البرلمانية الإسرائيلية بمصطلحات مثل لامبالاة، بل أصبح هناك شعور بعدم التأثير أولاً، ووجود أزمة سياسية ثانياً. والشعور بعدم التأثير نابع من العقبات البنوية التي يضعها النظام الإثني الإسرائيلي أمام المطالب العربية لا على مستوى الحقوق الجماعية فحسب، بل أيضاً على مستوى الحقوق اليومية (Ghanem 2001; Ghanem and Rouhana 2001). وتنبع الأزمة السياسية من كون الأحزاب العربية عاجزة عن تحقيق مطالبها الأساسية، أو الاشتراك في عملية اتخاذ القرارات السياسية من خلال العمل البرلماني (Ben-Eliezer 1993; Ghanem 1998)، أو أنها لا ترى اختلافات جوهرية بينها، ومن غياب المشروع السياسي العملي الذي يعيد تنظيم الجماهير العربية في الدولة. وفي المقابل يرى العربي أن برامج سياسية خارج - برلمانية يمكن أن تتحقق وتتنظم بشكل أفضل من العمل البرلماني. من الصعب الادعاء أن المقاطعة كانت أيديولوجية بشكل جارف. لكن، في الوقت نفسه، لا يمكن تغيب البعد السياسي للمقاطعة في إطار قوالب من التسطيح والتبسيط. وقد أشار بعض الأبحاث واستطلاعات الرأي إلى أن المقاطعة الأيديولوجية هامشية في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل (روحانا والصالح وسلطاني 2004). وينطلق هذا الادعاء من أن المشاركة الانتخابية هي أحد تجليات الأسرلة والتحديث التي مر المجتمع الفلسطيني بها، وأن المشاركة السياسية أصبحت تعبيراً عن هاتين العمليتين (ريخس 1993؛ لنداو 1993؛ كوهين 1990؛ Smootha 1989, 1992). قد يكون ادعاء العلاقة بين نسبة التصويت وعملية التحديث صحيحاً، لكن لا في حالة المجتمع الفلسطيني الذي تطور بشكل مأزوم، وليس بصورة طبيعية، أدى به إلى المرور بعملية تحديث جزئية ومشوهة (Ghanem 1998; Sa'di 1997). وإلا فكيف نفسر نسبة التصويت المرتفعة في تاريخ السلوك

السياسي العربي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي حين كانت عمليتا التحديث والأسرلة في مراحلهما الأولى.

بعد أحداث انتفاضة الأقصى في تشرين الأول/أكتوبر 2000، ومقاطعة العرب الجارفة لانتخابات رئاسة الحكومة سنة 2001 (جمال 2002)، ظهرت المقاطعة كنمط من أنماط الاحتجاج، وتحولت مع مرور الوقت من تعبير احتجاجي صامت إلى تعبير احتجاجي صارخ. وبرزت جهات تنادي بالمقاطعة كنوع من العمل السياسي ومقدمة لتنظيم الأقلية العربية (1) وقد كشفت الانتفاضة، والقمع البوليسي للمتظاهرين العرب، أن الجهاز السياسي الإسرائيلي يتعامل مع المواطنين العرب كأعداء (لجنة أور 2003). وبغض النظر عن الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى اندلاع المواجهات بين العرب والشرطة (خمايسي 2003؛ غانم وأوستسكي لزر 2001)، فإنها شكلت منحنى سياسياً مهماً في التفكير والسلوك السياسيين للأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، وأهم ما في ذلك ظهور بدايات تفكير جدي في إعادة بناء الأقلية العربية وتنظيمها ومأسستها.

تعتبر مقاطعة الفلسطينيين في إسرائيل لانتخابات الكنيست السابع عشر احتجاجاً سياسياً على العمل السياسي العربي، وعلى الجهاز السياسي الإسرائيلي، من حيث عدم القدرة على التأثير، وتعميق الوعي العام حول مبنى هذا الجهاز وهويته. ويدل استمرار هبوط معدلات المشاركة السياسية بشكل ثابت، على عكس ما توقعت استطلاعات الرأي قبل الانتخابات، (2) على مرحلة انتزاع الثقة من العمل السياسي البرلماني. ولا يمكن وصف مقاطعة الجمهور العربي بأنها جزء من حالة المقاطعة في المجتمع اليهودي أيضاً. فالأسباب والدوافع تختلف بين الجمهورين، ذلك بأن الجمهور اليهودي ينعدم عنده الشعور بعدم التأثير، والمقاطعة في الشارع اليهودي تنبع من أسباب فنية (أريان وشمير 2002)، على الرغم من أن التوجه الجديد بعد سنة 2001 في دراسة السلوك السياسي الإسرائيلي يعتقد أن مقاطعة الانتخابات نابعة من الشعور بخيبة الأمل وصعوبة تغيير الوضع القائم (أريان وشمير 2004). هذا بينما ترجع المقاطعة في أوساط الجمهور العربي إلى انعدام القدرة على التأثير في مكانة الأقلية العربية الفلسطينية من خلال العمل البرلماني.

أظهرت النتائج الرسمية لانتخابات الكنيست سنة 2006 ازدياد عدد المقاطعين العرب للانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، إذ وصلت نسبة المقاطعة إلى 44%. وتعتبر هذه النسبة أعلى نسبة امتناع بين العرب منذ انتخابات الكنيست في إسرائيل، وأكثر من نسبة المقاطعة في انتخابات سنة 2003، التي بلغت 38%.

مشاركة العرب في الانتخابات خلال الفترة 1949 – 2006

| الكنيست | أصحاب حق الاقتراع | أصوات صالحة | نسبة التصويت عند العرب | النسبة العامة | نسبة المقاطعة |
|---------|-------------------|-------------|------------------------|---------------|---------------|
| 1949 | | 26.332 | 79 | 86.9 | 21 |
| 1951 | | 58.984 | 86 | 75.1 | 14 |
| 1955 | | 77.979 | 90 | 82.8 | 10 |
| 1959 | | 81.764 | 85 | 81.6 | 15 |
| 1961 | | 86.843 | 83 | 81.6 | 17 |
| 1965 | | 106.342 | 82 | 83 | 18 |
| 1969 | | 117.190 | 80 | 81.7 | 20 |
| 1973 | | 133.058 | 73 | 78.6 | 28 |
| 1977 | | 145.925 | 74 | 79.2 | 26 |
| 1981 | | 164.862 | 68 | 78.5 | 32 |
| 1984 | | 199.968 | 72 | 79.8 | 28 |
| 1988 | 295.554 | 241.601 | 74 | 79.7 | 26 |
| 1992 | 351.646 | 273.920 | 70 | 77.4 | 30 |
| *1996 | 407.229 | 307.497 | 78 | 79.3 | 22 |
| *1999 | 437.110 | 321.444 | 75 | 78.7 | 25 |
| **2001 | | 71.891 | 19 | 62.3 | 81 |

| | | | | | |
|----|------|----|--|---------|------|
| 38 | 67.8 | 62 | | 559.000 | 2003 |
| 44 | 63.2 | 56 | | | 2006 |

(* نتائج الانتخابات للكنيست فقط، من دون نتائج انتخابات رئاسة الحكومة.

(**) نتائج انتخابات رئاسة الحكومة فقط.

نلاحظ من خلال الشكل والجدول أعلاه أن هناك ثباتاً في هبوط معدلات التصويت بين الفلسطينيين في إسرائيل بشكل أكبر عما هو عليه في الوسط اليهودي، وأن التوجه العام هو استمرار الهبوط (إذا حيدنا جانباً انتخابات سنة 2001، لأنها كانت خاصة برئاسة الحكومة فقط)، وخصوصاً في العقد الأخير الذي شهد ست معارك انتخابية للكنيست الإسرائيلي، والذي وصلت نسبة الهبوط فيه إلى 22٪ (78٪ سنة 1996 إلى 56٪ سنة 2006).
أورد تقرير جامعة حيفا، الذي وضعته نتيجة استطلاع أجرته في آذار/مارس 2006، المميزات السكانية للمقاطعين، وأوضح أن المتدينين والمتدينين جداً، بالإضافة إلى الذين قاموا بتعريف أنفسهم بأنهم فلسطينيون لا إسرائيليون، هم أكثر القطاعات التي تقاطع الانتخابات (33.3٪ و38.5٪ من المقاطعين على التوالي). وهذا الأمر ينسجم مع المقاطعة الأيديولوجية التي تمثلها كل من الحركة الإسلامية وحركة أبناء البلد، ثم يلي هاتين المجموعتين أبناء الشبيبة من الجيل 18 – 24، بمعدل 29.3٪ من المقاطعين. كما أوضح التقرير أن 53.8٪ ممن يشعرون بقربهم من الحركة الإسلامية، برئاسة الشيخ رائد صلاح، سيقاطعون الانتخابات في مقابل 6.3٪ من المقربين للتجمع الوطني الديمقراطي، و21.2٪ للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، و13.8٪ للقائمة العربية الموحدة. ويؤكد هذا الأمر وجود الطابع الأيديولوجي للمقاطعة بين صفوف المقاطعين.
ظهر في النقاش السياسي العربي الداخلي بشأن موضوع المقاطعة ثلاثة تيارات أساسية تنادي بالمقاطعة، لكنها تختلف من حيث العلاقة بالدولة، وأهداف المقاطعة ومضامينها.

(1) المقاطعة الأيديولوجية

أشارت الأبحاث إلى وجود حركتين سياسيتين بين الفلسطينيين في إسرائيل تقاطع الانتخابات على أساس أيديولوجي: حركة أبناء البلد؛ الحركة الإسلامية حتى سنة 1996، والحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح منذ سنة 1996 (ريخس 1993؛ لنداو 1993؛ غانم ومصطفى 2005). وتشكل المقاطعة الأيديولوجية، بحسب استطلاعات الرأي في العقد الأخير، 10٪ تقريباً من مجمل المقاطعين العرب. ويعتقد التيار الأيديولوجي أن المشاركة في الانتخابات تضيء الشرعية على ديمقراطية الدولة، وأنه لا يمكن من خلالها أن يتم تغيير أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل (روحانا والصالح وسلطاني 2004).

(2) المقاطعة السياسية

وهي نمط الامتناع الذي ظهر بشكل كبير بعد المقاطعة الجارفة لانتخابات رئاسة الحكومة سنة 2001، في إثر استشهاد 12 مواطناً عربياً برصاص قوات الشرطة والجيش في تشرين الأول/أكتوبر 2000 (جمال 2002). وتعتبر هذه المقاطعة عن حالة من الاحتجاج السياسي على أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل، وعلى عدم قدرة المبنى البرلماني على إحداث التغيير المنشود، وعلى عدم حل القضية الفلسطينية، وعلى غياب الحزب الملائم بين الأحزاب العربية. كما تعبر عن ضرورة إعادة بناء الهيئات التمثيلية للعرب واعتبار العمل السياسي البرلماني عائقاً أمام إعادة تنظيم المجتمع العربي. ويعتبر هذا النمط من المقاطعة الأكبر بين سائر أنماط المقاطعة، ويبلغ معدله ما بين 35٪ و38٪ من مجمل المقاطعين العرب. وقد انتشر نمط المقاطعة هذا بعد استمرار المحاولات لنزع الشرعية عن الصوت العربي، وإخراجه من دائرة التأثير (نويبرغر 1998؛ روحانا والصالح وسلطاني 2004).

(3) المقاطعة الفنية

وهي المقاطعة النابعة من انعدام الاهتمام بالعمل السياسي والمشاركة السياسية، لا لدوافع أيديولوجية أو سياسية، وإنما لدوافع شخصية تتعلق باللامبالاة، واعتبار يوم الانتخابات يوم راحة وترفيه وغيرهما من

الأسباب التي ناقشتها الأدبيات السياسية، وخصوصاً في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية (Dalton 1988). ولا تتعدى نسبة هذا النمط 20% من المقاطعين.

أسباب المقاطعة في العقد الأخير

| 2006 | 2003 | 1999 | 1996 | |
|------|------|------|------|------------------|
| 2.9 | 9 | 11.4 | 10.8 | أسباب أيديولوجية |
| 51.3 | 35 | 38 | 36 | أسباب سياسية |
| 14.6 | 20 | 23.3 | 18 | لامبالاة |
| 31.2 | 36 | 27.3 | 35.2 | أسباب أخرى |

المصدر: معطيات 1996 مأخوذة من كوفمان ويسرائيلي (1999): معطيات 1999 مأخوذة من غانم وأوستسكي لازر (2001): معطيات 2003 مأخوذة من روحانا والصالح وسلطاني (2004): معطيات 2006 مأخوذة من سموحا (2006).

العوامل المباشرة التي أدت إلى ارتفاع نسبة المقاطعة

بالإضافة إلى السياق العام للمقاطعة، الذي يرجع في رأينا إلى أن الفلسطينيين في إسرائيل أعادوا التفكير جدياً في خياراتهم السياسية التي تبناها منذ النكبة وإقامة إسرائيل، هنالك أسباب سياسية عينية ساهمت في دفع الفلسطينيين في إسرائيل إلى تبني خيار المقاطعة بأعداد ونسب غير مسبوقة. وفيما يلي أهم هذه الأسباب:

عدم تشكيل قائمة عربية واحدة

أطلق تشكيل قائمة عربية واحدة في انتخابات الكنيست السابع عشر نقاشاً حاداً على الساحة السياسية العربية، بسبب رفع نسبة الحسم من 1.5% إلى 2%، والهبوط الثابت والمستمر في نسب المشاركة العربية في الانتخابات، وإمكان عودة الأحزاب الصهيونية إلى الشارع العربي بقوة. وبطبيعة الحال تأثر الشارع العربي بهذا النقاش، بل دفعه إلى الأمام وتحول إلى مطلب شعبي جماهيري من الأحزاب. وقد بينت الاستطلاعات التي أجريت قبل الانتخابات بشأن فرص هذه القائمة وشعبيتها في الشارع العربي، أن هناك تأييداً جماهيرياً كبيراً لها. ففي الاستطلاع الذي أجراه مركز موشيه دايان، تبين أن 60% من المصوتين العرب سيدلون بأصواتهم لهذه القائمة، وسيؤدي ذلك إلى هبوط نسبة المترددين من 16.2% إلى 6% فقط. وفي استطلاع مركز مدى الكرمل السنوي الثاني، تبين أن 86% من العرب في الداخل سيصوتون لقائمة عربية مشتركة، وأنه في حال خوض الانتخابات بقوائم منفردة ستخفض نسبة التصويت إلى 63.3%، في حين سيقاطع 12.8%، بينما تصل نسبة "المترددين" إلى 23.9%؛ كما أظهر أن من شأن قائمة عربية واحدة مشتركة أن ترفع نسبة المشاركة في التصويت إلى أكثر من 20%. عبرت الأحزاب كلها عن موافقتها على إقامة قائمة عربية واحدة، لكنها لم تتخذ خطوات جدية في سبيل تحقيق هذا الأمر، وبقي مجرد شعار تخبئي خلفه مصالح حزبية، وخلافات سياسية، وفي بعض الأحيان شخصية. مع ذلك برر كل حزب موقفه من الوحدة عن طريق طروحاته. فالتجمع طرح فكرة الوحدة بين التيارات من خلال آلية "البرايميرز". لكنه لم يتبن فكرة أن قائمة عربية موحدة ستؤدي إلى رفع التمثيل العربي في الكنيست. وقد عبر عن ذلك رئيس التجمع، عضو الكنيست عزمي بشارة، قائلاً: "إن هذا غير صحيح. عندما كان حزب واحد للجماهير العربية يسمح له بالتمثيل في الكنيست، حصل في أفضل المرات، العام 1977، على خمسة مقاعد... لكن عندما كنا حزبين تمثلنا بتسعة نواب وعندما خاضت الانتخابات ثلاث قوائم جدية حصلنا على عشرة مقاعد... الشرط هو أن تكون القائمة قادرة على اجتياز نسبة الحسم لا أن تحرق الأصوات. وعندما خاضت الانتخابات ثلاث قوائم قادرة على اجتياز النسبة استقطبت الساحة العربية وتقاسمت أصواتها بينها وهمشت الأحزاب الصهيونية وحصلت على عشرة مقاعد. إذن المسألة هي أن تكون الأحزاب التي تخوض الانتخابات قادرة على النجاح، سواء خاضتها موحدة أو منفصلة. وأرى، مرة أخرى، أن هناك ثلاثة أحزاب رئيسية قادرة على ذلك وقد ذكرتها سابقاً" (فصل المقال، كانون الأول/ديسمبر 2005).

أما الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة فاعتبرت أن تشكيل قائمة عربية واحدة ليس مبدأ مقدساً، وأن العمل الحدودي بين القوائم العربية هو الأجدر بالدراسة والعمل وليس مجرد بناء قائمة وحدوية. وقد حاولت الجبهة الحفاظ على التحالف مع القائمة العربية للتغيير، إلا أن الضغط الداخلي من الحزب الشيوعي كان يشد نحو ترشيح مرشح يهودي في المكان الثالث، وإعطاء القائمة العربية المكان الرابع. لكن هذه الأخيرة رفضت الاقتراح، الأمر الذي اضطر الجبهة إلى التوصل إلى تسوية مع أحد أهم مركباتها (الحزب الشيوعي) في هذا الخصوص، وهو تخصيص المكان الثالث للمرشح اليهودي، ولا سيما بعد فشل سكرتير الحزب الشيوعي، عصام مخول، في الانتخابات التمهيدية للجبهة أمام د. حنا سويد. وبعد فشل محاولات الجبهة للوحدة مع القائمة الموحدة، بذلت جهوداً للوحدة مع التجمع، لكن الخلاف بين الحزبين بشأن ترتيب المقاعد أفضل التحالف. ويعلق محمد بركة على ذلك قائلاً: "إنه كان واضحاً من البداية أنه يمكن التوصل إلى برنامج سياسي واحد، ولم يكن أية خلافات على أن تتراأس الجبهة القائمة" ("الاتحاد"، 2006/2/10). لكن إشكالية ترتيب المقاعد الستة الأولى، والخلاف بشأن ذلك، أفشلا هذا التحالف ("الصنارة"، 2006/2/10).

تغيب الفوارق السياسية بين الأحزاب

يبين باول (Powell 1982) أن المنافسة السياسية عامل مؤثر في نسبة المشاركة في الانتخابات، كما تميل الفوارق الفكرية والسياسية الحادة بين الأحزاب إلى ارتفاع معدلات المشاركة في الانتخابات. ويشير بعض الأبحاث إلى أن مجموعات من الناس تدلي بأصواتها بسبب الإحساس بالواجب المدني، أو لخوض غمار حملة ما، أو تعبيراً عن الدعم الحزبي أو السياسي، أكثر من كون ذلك محاولة جادة للتأثير في السياسة (Conway 1985). أدت المعادلة السياسية التي نادى بعدم التصويت للأحزاب الصهيونية، والتصويت للقوائم العربية فقط، إلى تغيب الفوارق السياسية بين الأحزاب العربية، على المستوى الفكري الأيديولوجي، فتحوّلت المعركة إلى معركة بين القوائم العربية والأحزاب الصهيونية، الأمر الذي أدى إلى هدوء المعركة الانتخابية في الشارع العربي بسبب "العدو" المشترك الخارجي. وقد ساهم هذا الهدوء في إخفاء الفوارق وتغيب النقاش السياسي بين القوائم العربية، فهبطت بذلك وتيرة المعركة الانتخابية حتى اللحظات الأخيرة. ويتضح من النتائج أن هذه المعادلة لم تؤثر في معدلات التصويت للأحزاب الصهيونية (أنظر لاحقاً)، التي حافظت على قوتها الانتخابية في المجتمع العربي لأن جمهور المصوتين لها غير مدفوع بدوافع سياسية أيديولوجية، وإنما بدوافع مصلحية - أدواتية (كوفمان ويسرائيلي 1999؛ Kaufman 1997)، وانعكست سلباً على معدلات التصويت للأحزاب العربية من جهة، وعلى المشاركة السياسية من جهة أخرى. وقد جعل غياب النقاش السياسي عن الساحة العربية بين الأحزاب العربية المعركة الانتخابية هادئة، واعتبرت بحق من أهدأ المعارك الانتخابية التي شهدتها الفلسطينيين في إسرائيل. ولم يغيب النقاش السياسي فحسب، بل غاب أيضاً النقاش الشخصي بين المرشحين. لكن هذا كله لم يساهم في خلق حالة من الاصطفاف السياسي حول الأحزاب، لا للتأثير في القرار السياسي العام، وإنما لدعم الحزب المقرب من الفرد في مقابل الحزب الآخر.

ظهور تيار المقاطعة

ظهرت اللجنة الشعبية لمقاطعة الانتخابات أول مرة في انتخابات رئاسة الحكومة سنة 2001، لتعزيز الإجماع العربي على مقاطعة الانتخابات كخطوة احتجاجية على مقتل 12 مواطناً عربياً برصاص قوات الأمن الإسرائيلية. وقد عملت اللجنة في انتخابات سنة 2003، لكنها تنظمت بشكل أفضل في انتخابات سنة 2006. وتضم اللجنة الشعبية هيئات سياسية لمقاطعة للانتخابات مثل حركة أبناء البلد، وشخصيات أكاديمية وجماعية وإعلامية فاعلة على الساحة العربية. وفي شباط/فبراير 2006، أصدرت اللجنة منشوراً دعت فيه المصوتين العرب إلى مقاطعة انتخابات الكنيست، وعللت ذلك بعدة عوامل، يختلط فيها الطابع الأيديولوجي بالطابع السياسي. وقد جاء في أحد البيانات التي عممتها ما يلي، مثلاً: "تعتمد لجنة المقاطعة مبدأ مقاطعة انتخابات الكنيست القادمة كقاعدة سياسية تعمل تحت سقفها وبناء عليها قوى سياسية منظمة وناشطون في العمل الوطني/مستقلون، توجههم مجموعة من القيم والمبادئ التي تقضي بضرورة المقاطعة والعمل على تطوير بديل وطني لتنظيم مجتمعنا داخلياً وخارجياً، وذلك استناداً إلى عدد من المنطلقات الأساسية التالية: أولاً، الأساس الوطني المبدئي والقاضي بالامتناع عن أخذ دور سياسي فعال في دعم المؤسسة الإسرائيلية الأعلى والأ وهي الكنيست، من خلال التصويت

لها ودعم شرعيتها، وهي الممثلة للدولة التي أقيمت على أنقاض شعبنا ولا زالت تمارس القمع والاضطهاد اليومي ضد أبنائه.. ثانياً، عدم القدرة على التأثير من خلال العمل البرلماني، إذ يتحول ممثلو الأحزاب العربية بعيد الانتخابات إلى معارضة ثابتة، حيث لا يملكون أي خيار يذكر، ولم ولن تتوفر لديهم أي إمكانية للمشاركة في اتخاذ القرار. واليوم، عشية الانتخابات للكنيست والتي ستجري في آذار [مارس] القادم، يجب إعادة فحص دلالات ومعاني المشاركة في السياسة البرلمانية في إسرائيل على ضوء انعدام إمكانية التأثير. ثالثاً، حالة الأحزاب العربية. إن مراجعة ما آل إليه وضع الأحزاب العربية التي تشارك في لعبة الكنيست، تشير إلى أن هذه الأحزاب قد تحولت إلى رهائن (حاجة البقاء في الساحة) من خلال الكنيست، مقابل تنازلها عن التصعيد النضالي المناسب والمتكافئ للهجمة الصهيونية العنصرية والكولونيالية على جماهيرنا بصفتهن الرسمية كمواطنين، وعلى شعبنا الفلسطيني الذي يناضل من أجل العودة والحرية والاستقلال.. رابعاً، على ضوء فشل تجربة إمكانية التأثير وتحصيل حقوقنا القومية - سياسية واليومية من خلال الكنيست، حيث تعتبر هذه المؤسسة مصدر التشريع العنصري لـ (دولة اليهود) حيال جماهيرنا العربية، وعلى مدار ستة عقود.. وبناء عليه، فإننا نطرح تنفيذ مشروع إعادة بناء وصياغة مؤسساتنا العربية برمتها، من خلال انتخاب هيئات وطنية عليا لتمثل جماهيرنا (اللجنة الشعبية لمقاطعة الانتخابات، 2006/2/14).

تحليل توجهات المصوتين

الفلسطينيين للكنيست السادس عشر

ينقسم الفلسطينيون الذين شاركوا في الانتخابات بين أولئك الذين صوتوا للأحزاب اليهودية وبين أولئك الذين صوتوا للأحزاب العربية، بما في ذلك الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي اللذان يتشكلان من حزب مشترك يهودي - عربي، ينتظم على أساس أيديولوجي متوازن وعلى أساس سياسي مشترك من الأعضاء اليهود والعرب، مع التوضيح هنا أن هذا التركيب يميل في الأعوام الأخيرة إلى مصلحة أكثرية عربية بين النشطاء والأعضاء وحتى المصوتين.

التصويت للأحزاب اليهودية

في انتخابات الكنيست 2006 حصلت الأحزاب اليهودية على 25% من الأصوات العربية، وهو ما يشكل هبوطاً في نسبة التأييد التي حصلت عليها هذه الأحزاب في المعارك الانتخابية التي سبقتها (29.4% في سنتي 1999 و2003)، وانقسمت الأصوات العربية بين الأحزاب اليهودية على النحو التالي: العمل 12.5%؛ كديما 6.5%؛ شاس 2.8%؛ ميرتس 2.7%؛ يسرائيل بيتينو 1%؛ غيرها نحو 2%؛ نصف الأصوات العربية التي صوتت للأحزاب الصهيونية أعطيت لحزب العمل، الذي زادت قوته في هذه الانتخابات قياساً بالانتخابات السابقة.

معدلات تصويت العرب للأحزاب الصهيونية في السنوات 1992 - 2006

| 2006 | 2003 | 1999 | 1996 | 1992 | |
|------|------|------|------|------|-------------------|
| 12.5 | 7.5 | 7.4 | 16.6 | 20.3 | العمل |
| 12.5 | 21.9 | 22 | 17 | 33 | أحزاب يهودية أخرى |
| 25 | 29.4 | 29.4 | 33.6 | 53.3 | المجمل |

وفي عملية مقارنة بين نتائج الانتخابات الثلاث الأخيرة نلاحظ حالة من الاستقرار في تأييد الأحزاب اليهودية، وارتفاعاً في معدل التصويت لحزب العمل في الانتخابات الأخيرة، ربما بسبب تركيزه على الأجندة الاجتماعية الاقتصادية من جهة، ووجود مرشحين عربيين في أماكن مضمونة من جهة أخرى. يمكن القول إن الاتجاه العام الذي ساد منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي نحو التصويت للأحزاب العربية وهبوط نسب التصويت

للأحزاب اليهودية (باستثناء ما كان سنة 1992) قد توقف منذ سنة 1996، إذ يشهد التأييد لها حالة من الاستقرار.

التصويت للأحزاب اليهودية في العقد الأخير بحسب المجموعات السكانية

| 2006 | 2003 | 1999 | 1996 | |
|------|------|------|------|--------|
| 74.4 | 77.7 | 85.4 | 80.6 | الدروز |
| 26.1 | 33.1 | 35 | 33.4 | البدو |
| 19.7 | 20 | 15.1 | 28.3 | مدن |

استقر معدل التصويت للأحزاب اليهودية منذ انتخابات الكنيست سنة 1999، إذ وصل إلى الثلث، وهو نهاية مرحلة من هبوط التصويت للأحزاب اليهودية، التي بلغت ذروتها في أعوام الحكم العسكري، وفي انتخابات سنة 1992. لكن إذا دققنا أكثر في النتائج نجد أن الأحزاب الصهيونية تراجعت في الشارع العربي، من حيث عدد الأصوات التي حصلت عليها في التجمعات العربية. وبصورة عامة، حصلت الأحزاب الصهيونية في الانتخابات الحالية على أقل نسبة من التأييد العربي منذ انتخابات الكنيست الأول، وهي تمثل ذروة التراجع للأحزاب اليهودية. وهناك عدة أسباب لهذا التراجع، منها المتعلق بالتحويلات داخل المجتمع العربي، ومنها تطوير سياسات الهوية، أي صعود العامل الوطني كعامل مؤثر للتصويت في انتخابات الكنيست (Rouhana 1993)، وطبعاً أتباعاً لفترة قانون الانتخابات المباشرة (1996 – 2001) التي أدت إلى ازدياد التصويت للأحزاب التي تعبر عن الهوية الجماعية (بشارة 2004). ومنها ما هو متعلق بهذه الحملة، التي ركزت فيها الأحزاب العربية في دعايتها على محاربة التصويت للأحزاب اليهودية. وقد ركزت الأحزاب العربية في شعاراتها على هذه القضية، وخصوصاً بعد أن توقعت استطلاعات الرأي عودة الأحزاب اليهودية بقوة إلى المجتمع العربي. وقد شكل التصويت للأحزاب اليهودية، حتى على مستوى الشرائح السكانية المتعددة، هبوطاً في المجتمع العربي، وبالذات عند الدروز، لكنه لا يزال مرتفعاً جداً قياساً بباقي المجموعات العربية.

التصويت للأحزاب العربية

يشكل العرب في إسرائيل ما نسبته 13% من أصحاب حق الاقتراع في إسرائيل، وهي أقل من نسبتهم السكانية العامة في الدولة التي تصل إلى 16% (حيدر 2005). وقد حصلت الأحزاب العربية (التي اجتازت نسبة الحسم، وتلك التي لم تجتزمها) على 75% من أصوات المصوتين العرب (256.721 صوتاً). وهذا يعني أن الأحزاب العربية حصلت مجتمعة على أقل من عدد المقاطعين العرب، الذي وصل إلى نحو 365.000 مقاطع. وهذه أول مرة في تاريخ السلوك السياسي للعرب تحصل فيها كتلة المقاطعين على عدد من الأصوات أكثر من المصوتين عامة، وأكثر من المصوتين للأحزاب العربية مجتمعة خاصة. وقد اجتازت ثلاث قوائم عربية نسبة الحسم، إذ حصلت القائمة العربية الموحدة على 3.1% من الأصوات ونالت أربعة مقاعد، بينما نالت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة 2.8% من الأصوات وحصلت على ثلاثة مقاعد، أما التجمع الوطني الديمقراطي فحصل على 2.4% من الأصوات وحظي بثلاثة مقاعد.

هنالك حالة من تراجع التأييد للأحزاب العربية بالنسبة إلى مجمل أصحاب حق الاقتراع. وهذه الحالة بدأت في انتخابات الكنيست سنة 1999. إذ حصلت الأحزاب العربية (تلك التي اجتازت نسبة الحسم، وتلك التي لم تجتزمها) على 61.7% من مجمل أصحاب حق الاقتراع. وفي انتخابات الكنيست سنة 2003 حصلت الأحزاب العربية على 45.5%. وفي انتخابات الكنيست السابع عشر (سنة 2006) استمرت عملية هبوط التأييد حتى حصلت الأحزاب العربية مجتمعة على 41.9% من مجمل أصحاب حق الاقتراع العرب. وفي الانتخابات الأخيرة تنافست ثلاث كتل حزبية/سياسية عربية، كالتالي:

(1) القائمة العربية الموحدة وحلفاؤها: ازدادت القوة الانتخابية لهذه القائمة على الرغم من أنها حصلت في انتخابات الكنيست الخامس عشر على 26.6% من أصحاب حق الاقتراع، وهبطت هبوطاً كبيراً في انتخابات الكنيست السادس عشر إلى 11.7%، لكن قوتها الانتخابية زادت في انتخابات سنة 2006 بحصولها على 15.4% من أصحاب حق الاقتراع العرب (من 65.000 صوت في سنة 2003 إلى 94.000 صوت في سنة 2006)، وهو ما جعلها تحظى بأربعة مقاعد. ويعود هذا التأييد الانتخابي إلى كون القائمة ضمت ثلاثة أحزاب: الحركة الإسلامية البرلمانية، والحزب الديمقراطي العربي، والقائمة العربية للتغيير. وجاء نجاح القائمة نتيجة الانطباع الذي أنتجته بعد الوحدة مع القائمة العربية للتغيير، وكأنها تمثل القائمة الوحيدة العريضة في المجتمع العربي. ورافق هذا الانطباع تقسيم جغرافي للمرشحين، فحظي المرشح من النقب بمكان مضمون في القائمة بخلاف باقي القوائم (حصلت على 60% من الأصوات العربية الصحيحة)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المثالث والجليل ومدن الساحل. استغلت الحركة الإسلامية قوتها التنظيمية يوم الانتخابات فكان منظماً انتخابياً، واستطاعت أن تدفع الناس إلى التصويت لها. كما أن القائمة الموحدة أدرجت في قائمتها وجوهاً جديدة، مثل الشيخ إبراهيم صرصور وعباس زكور.

واتهمت الأحزاب العربية الأخرى القائمة الموحدة بأنها استغلت الخطاب الطائفي في حملتها الانتخابية، وبالذات في منطقة النقب.

(2) التجمع الوطني الديمقراطي وحلفاؤه: حصل التجمع الوطني وحلفاؤه، وفي الأساس الحزب القومي العربي برئاسة محمد كنعان، وجبهة العمل الوطني برئاسة هاشم محاميد، في هذه الانتخابات على ثلاثة مقاعد في الكنيست محافظاً على تمثيله البرلماني الذي حققه سنة 2003. لكن مع أنه حافظ على تمثيله النيابي فقد تراجع في نسبة التأييد الجماهيري. وعلى الرغم من أن حركتين سياسيتين قدمتا الدعم الانتخابي للتجمع، فإنه حصل على 11.7% من مجمل أصحاب حق الاقتراع العرب في انتخابات الكنيست السابع عشر، وهذه النسبة تشكل هبوطاً قياساً بانتخابات الكنيست السادس عشر، التي حصل التجمع فيها على 12.7% من مجموع أصحاب حق الاقتراع (71.000 صوت في سنة 2003 من مجموع نحو 550.000 صوت، في مقابل 72.000 صوت في سنة 2006 من مجموع نحو 620.000 صوت).

هنالك عدة أسباب لتفسير التراجع في قوة التجمع الانتخابية منذ انتخابات الكنيست الخامس عشر (حصل التجمع حينها على 15.1% من مجمل أصحاب حق الاقتراع): الأول، لم يركز التجمع في حملته الانتخابية على الفوارق الأيديولوجية والسياسية بينه وبين باقي الأحزاب العربية كما فعل في الدورات الانتخابية السابقة، وإنما ركز على شعار "صوتوا للقوائم العربية"، أو "إن كان صوتك صهيونياً فمن تكون؟"، الأمر الذي غيب الفوارق السياسية بين الأحزاب وجعلها في خانة واحدة أمام الأحزاب الصهيونية. فحقيقة أن التجمع والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة يتنافسان بشأن الشرائح السكانية نفسها، وبشكل أقل مع القائمة العربية الموحدة، فإن تغييب الفوارق بينهما وتركيز التجمع على الخطاب المدني والقضايا اليومية، منحاً الجبهة تفوقاً بين هذه الشرائح، لأن الجبهة تتميز بطرحها الخطاب المدني وقضايا الناس اليومية نتيجة تاريخها الطويل في السياسة العربية أكثر من التجمع الذي تميز من الجبهة في السياسة العربية بطروحاته الأيديولوجية والفكرية؛ الثاني، لم يقدّم التجمع بتغيير تركيبة قائمته بشكل يستجيب للمطلب الملح في ترشيح امرأة في الأماكن الثلاثة المضمونة. بل إن المرشحة التي خاضت معركة الانتخابات الداخلية على المكان الثالث فشلت في ذلك، وبقيت تركيبة الأماكن المضمونة الثلاثة ثابتة كما في الانتخابات السابقة؛ الثالث، إطلاق التجمع لشعاره في الانتخابات الأخيرة "المواطنة حق، التصويت واجب"، وهو نداء للانخراط في المواطنة الكاملة، وهو - في الحالة الإسرائيلية - نداء للأسرلة الكاملة. وغني عن القول أن هذا الشعار مرفوض هو ومدلولاته ضمنياً وتفصيلاً من أغلبية الفلسطينيين في إسرائيل.

(3) الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: تراجعت الجبهة الديمقراطية على مستوى عدد المصوتين العرب، وعلى مستوى معدل التأييد الانتخابي (85.823 صوتاً في انتخابات سنة 2006، في مقابل 93.819 صوتاً في انتخابات سنة 2003). وعلى الرغم من هبوط معدلات التصويت للجبهة فإنها استطاعت أن تحافظ على تمثيلها البرلماني من خلال حصولها على ثلاثة مقاعد صافية لها بعد أن حصلت في انتخابات الكنيست السادس عشر على ثلاثة مقاعد بتحالف مع القائمة العربية للتغيير، وأثبتت أن إدراج مرشح يهودي في مكان مضمون، حتى لو على حساب مرشح عربي، لن يبعد المصوتين العرب عن الجبهة. ويعود ذلك إلى أن النواة التنظيمية الصلبة للحزب الشيوعي لا تزال مؤثرة فيها.

تراجع تأييد الجبهة في انتخابات الكنيست السابع عشر، إذ حصلت على 14% من مجمل أصحاب حق الاقتراع، بينما حصلت في انتخابات الكنيست السادس عشر على 16.7% من مجموع الأصوات العربية. هناك عدة أسباب لتراجع معدل تأييدها، أولها الصراع الداخلي بين مركبات الجبهة، وخصوصاً نواته المتمثلة في الحزب الشيوعي، وازدياد حدة النقاش قبل وبعد الانتخابات الداخلية والبرلمانية بشأن إعادة بناء الجبهة وتعريف هويتها السياسية والتنظيمية بعيداً عن تأثير الحزب الشيوعي وهيمنته. وقد ظهر هذا النقاش في الأعوام الأخيرة وأصبح أكثر حدة بعد فشل عصام مخول في الانتخابات الداخلية. لكن الانتخابات تبين أن الجبهة تحظى بتأييد شرائح سكانية ثابتة في المجتمع العربي تشكل بالنسبة إليها صمام أمان انتخابي.

معدل التصويت للأحزاب العربية من مجمل أصحاب حق الاقتراع العرب

| 2006 | 2003 | 1999 | 1996 | |
|---------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|------------------------|---|
| 14 | 16.7 (تحالف مع العربية للتغيير) | 19.9 | 31.7 (تحالف مع التجمع) | الجبهة |
| 15.4 (تحالف مع العربية للتغيير) | 11.7 | 26.2 | 21.9 | الموحدة |
| 11.7 | 12.7 | 15.1 (تحالف مع العربية للتغيير) | - | التجمع |
| 41.9 | 45.6 | 61.7 | 58 | المجمل (تلك التي اجنازت نسبة الحسم، وتلك التي لم تجتز نسبة الحسم) |

تلخيص: مقاطعة انتخابات الكنيست سنة 2006

انعطاف تاريخي في خيارات الفلسطينيين في إسرائيل

حدث في انتخابات الكنيست السادس عشر تحول تاريخي غير مسبوق، لكنه طبعاً غير مقطوع عن السابق، في تعامل الفلسطينيين في إسرائيل مع مسألة المشاركة في الانتخابات البرلمانية، إذ تراجعت المشاركة في عملية الاقتراع الحقيقية إلى أقل من 50% من المصوتين. ويعتبر هذا التحول تحولاً تاريخياً من حيث شكل التعامل مع التصويت، وفي الأساس من حيث المضمون الحقيقي لهذا السلوك السياسي، والذي يعبر عن إرادة سياسية لأغلبية المقاطعين تتناقض مع خياراته السابقة وتخالفها متحدياً بذلك المؤسسة الإسرائيلية والمؤسسة السياسية الحزبية العربية البرلمانية، حتى لو عرضت نفسها كأنها جزء من عملية تحدي السلطة ومعارضتها.

أدت الانتخابات الأخيرة إلى تحول وتغيير في معادلات سابقة كانت توجه السلوك السياسي للفلسطينيين في إسرائيل: الأولى أن التصويت للأحزاب العربية والمشاركة في الانتخابات كانا تعبيراً عن احتجاج سياسي على مكانة الفلسطينيين، إلى جانب أنهما يعبران عن تضامن مع الحزب؛ الثانية أن المشاركة والتصويت عامة، والتصويت للأحزاب العربية خاصة، جزء من وعي قوة المواطنة الكامنة، وبالتالي فإن الامتناع هو بالضرورة استنزاف لهذه القوة؛ الثالثة أن العمل البرلماني عمل مجد، وأن السياسة البرلمانية قادرة على إحداث تغيير في مكانة الفلسطينيين، حتى على مستوى الحقوق المطلوبة.

كشفت السلوك الانتخابي للفلسطينيين في إسرائيل منذ انتخابات رئاسة الحكومة سنة 2001، مروراً بانتخابات الكنيست سنة 2003، وانتهاءً بانتخابات سنة 2006، عن تغيير في هذه المعادلات، وحلول معادلات بديلة مكانها:

أولاً: إن الاحتجاج على مكانة الفلسطينيين في إسرائيل، سواء على مستوى القدرة على التأثير السياسي، أو على مستوى القضايا المدنية، لم يعد يتم التعبير عنه من خلال المشاركة وإنما من خلال الامتناع أو المقاطعة. والمقاطعة لم تعد عفوية وغير منظمة، ذلك بأن تيارات سياسية وحركات تنظيمية تقوم بقيادة هذا التوجه المقاطع أو الممتنع، ويتم أدلجة وتأصيل خطاب المقاطعة من خلال مفردات سياسية تعزز وجوده النظري، وتفند الأسس التي قامت عليها المعادلة الأولى السابقة.

ثانياً: تحولت المقاطعة أو الامتناع والتخلي عن العمل البرلماني إلى محاولة لإعادة تعريف المواطنة، والمفاوضة من جديد في شأن مضامينها. وهناك تيار راديكالي لا يبغى من خلال المقاطعة تعريف المواطنة من جديد، بل بالنسبة إليه أفرغت من مضمونها، وبالتالي هناك حاجة إلى البحث عن بدائل أخرى.

ثالثاً: تثبت نسب المقاطعة الآخذة في الازدياد أن هناك تراجعاً في ثقة الفلسطينيين بالعمل السياسي البرلماني كأداة لتغيير مكانتهم في إسرائيل. والمقاطعة ليست احتجاجاً على مكانة الأقلية الفلسطينية فقط، بل هي أيضاً احتجاج على السياسة البرلمانية.

ومن أجل فهم هذا الشكل من التصرف السياسي يجب العودة إلى المنطلقات الأساسية للفرد والمؤسسة السياسية الحزبية، فإذا كانت إسرائيل "دولة طبيعية" أقيمت على أساس مطالبة القومية اليهودية (الصهيونية) بحق تقرير المصير من خلال إقامة دولة مستقلة، كما تدعي النخب اليهودية السياسية في إسرائيل، وحتى بعض النخب الفلسطينية في إسرائيل، فإن من الطبيعي أن تكون مشاركة واسعة من جانب كل المواطنين، بمن في ذلك أبناء الأقلية. لكن إسرائيل وليدة عملية استيطان كولونيالي ابتدعته النخب اليهودية في أوروبا والغرب، وساهمت في تنفيذ دول استعمارية كلاسيكية، كبريطانيا وفرنسا وروسيا، كما تعتقد أغلبية الفلسطينيين عامة، ومواطنو إسرائيل من بينهم خاصة. واستمرت إسرائيل بعد سنة 1948 في سياسات مشتقة من رؤيتها إلى نفسها كجسم غريب في المنطقة العربية يتنازع مع جواره بشكل دائم وبمستويات متعددة. كما استمرت في تنفيذ سياسات استعمارية داخلية ضد مواطنيها الفلسطينيين، بما في ذلك استمرار الحفاظ على استثناء وإقصاء مثلي الفلسطينيين في إسرائيل عن المساهمة الجدية في اتخاذ القرارات، والتزامها حصر الائتلاف الحكومي بالأحزاب اليهودية فقط، كما عبر عن ذلك مؤخراً إيهود أولمرت بشكل مباشر وواضح ومن دون تلعثم. أمام كل ذلك نقول إن من غير الطبيعي أن يشترك الفلسطينيون في إسرائيل طواعية في انتخابات الكنيست، وليس العكس.

يثبت التراجع الهائل في نسب التصويت، والمتمثل في المشاركة العالية في الانتخابات في خمسينيات القرن الماضي وتراجع هذه المشاركة إلى أقل من 50% من المصوتين في الانتخابات الأخيرة، أن الفلسطينيين في إسرائيل يراجعون خياراتهم السياسية، وهم غير مستعدين للاستمرار في القيام بدور سياسي على هامش المشروع الكولونيالي، وكجزء منه، وفي أداء دور ثانوي يشرعن الدولة اليهودية من خلال المشاركة في الانتخابات، ارتفع خلال السنوات الست الأخيرة من 22% (الذين قاطعوا الانتخابات في سنة 1999) إلى أكثر من 50% (الذين قاطعوا الانتخابات الأخيرة). ويتعلق بعض جوانبه بعملية احتجاج على الأداء السياسي لبعض القيادات، ورفض شكل التعامل المؤسساتي مع ممثلينا في الكنيست، بالإضافة إلى رفض ما أقره الكنيست في الأعوام الأخيرة من إجراءات وقوانين ضدهم وضد أبناء شعبهم القابعين تحت الاحتلال. وقد انتقل شكل الاحتجاج السياسي من نمط المشاركة في الانتخابات إلى الاحتجاج من خلال المقاطعة، لا ضد المبنى الإثني للمؤسسة السياسية التي تضع عقبات بنيوية أمام أي إنجاز سياسي ومدني للفلسطينيين في إسرائيل فحسب، بل أيضاً احتجاجاً على مجمل العمل السياسي البرلماني، وهو بحاجة إلى تفكير أعمق من جانبنا، ضمن تصور جماعي للفلسطينيين في إسرائيل.

لم يكن هذا التحول التاريخي ممكناً من دون الأخذ في الاعتبار عوامل أهمها: موقف الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح؛ موقف اللجنة الشعبية لمقاطعة الانتخابات؛ عدم وجود تأثير للممثلين العرب في الكنيست في القرارات، لا السياسية ذات الطابع الوطني فحسب، بل المدنية المطالبة أيضاً؛ تراجع الأداء الحزبي والعمل التنظيمي والسياسي للأحزاب العربية وقياداتها؛ تخلي الأحزاب السياسية العربية في معظمها عن القيام بدور سياسي حقيقي في الشارع خلال الأعوام الأخيرة؛ تجاهل قطاعات واسعة في عملية التمثيل السياسي، وخصوصاً النساء. إن الأحزاب، أو على الأقل قسماً من مؤيديها وقياداتها، تدرك أهمية تفكيك ما جرى وفهمه، ويجب أن تكون معنية، فيما يتعدى إمكان اجتيازها نسبة الحسم في الانتخابات المقبلة، بالدخول في عملية تنظيم المجتمع الفلسطيني في إسرائيل على أساس وطني خارج الكنيست، بحيث يتكون لدينا مركز سياسي ذو ثقل، يستطيع أن يبعث ممثليه إلى

الكنيست، لكنه يمنع أن يتحول الكنيست والأعضاء الفلسطينيون داخله، المحكومون بقوانينه، إلى القاعدة الأساسية لعمل الفلسطينيين في إسرائيل. ▀

المراجع

- آريان، آش وميخال شمير (2002). "الانتخابات في إسرائيل سنة 2001". القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية).
- آريان، آش ودافيد نحيماس (2003). "مقياس الديمقراطية الإسرائيلية". القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية).
- آريان، آش وميخال شمير (2004). "الانتخابات في إسرائيل سنة 2003". القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية).
- آريان، آش وفازيت بن نون وشلومو برنيع (2004). "مقياس الديمقراطية الإسرائيلية". القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية).
- آريان، آش وفازيت بن نون وشلومو برنيع (2005). "مقياس الديمقراطية الإسرائيلية". القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية).
- آريان، آش وآخرون (2006). "مقياس الديمقراطية الإسرائيلية". القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية).
- أرييلي، شؤول ودوبي شفارتس (2006). "الإثم والحماقة: حول المقترحات لنقل تجمعات عربية من إسرائيل إلى فلسطين". القدس: معهد فلورسهايمر لدراسة السياسات.
- بشارة، عزمي (2004). "من يهودية الدولة حتى شارون". رام الله: مركز مواطن.
- جمال، أمل (2002). "الامتناع كمشاركة". في: "الانتخابات في إسرائيل 2001". تحرير آش آريان وميخال شمير. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية).
- الحاج، ماجد (1997). "الهوية والتوجه بين العرب في إسرائيل: حالة الهامشية المزدوجة". دولة، نظام وعلاقات دولية (41 - 42)، ص 103 - 122. (بالعبرية).
- الحاج، ماجد (2005). "الخط الأخضر إلى أين؟: توجهات وتحولات في اللقاء بين الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في المناطق". "دولة ومجتمع"، المجلد 2، العدد 5. (بالعبرية).
- حيدر، عزيز (2005). "كتاب السكان العرب في إسرائيل". القدس: معهد فان لير. (بالعبرية).
- خميسي، راسم (1999). "خيار الانفصال: الضم أو التهجير للعرب في إسرائيل ومعانيهما". في: "7 طرق: خيارات نظرية لمكانة العرب في إسرائيل"، ص 155 - 200. تحرير سارة أوستسكي لازر وأسعد غانم. غفغات حبيبا: معهد دراسة السلام.
- خميسي، راسم (2003). "انتفاضة الأقصى لدى العرب الفلسطينيين في إسرائيل". في: "شهادات أور". تحرير أسعد غانم وسارة أوستسكي لازر. تل أبيب: كيتز. (بالعبرية).
- روحانا، نديم، ونبيل الصالح ونمر سلطاني (2004). "لا يوثرون لكن يصوتون: حول تصويت الأقلية الفلسطينية في انتخابات الكنيست السادس عشر". في: "الانتخابات في إسرائيل 2003"، ص 311 - 348. تحرير آش آريان وميخال شمير. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية).
- ريخس، إيلي (1993). "الأقلية العربية في إسرائيل بين الشيوعية والقومية العربية". تل أبيب: هكيبوتس هميئوحاد. (بالعبرية).
- سلطاني، نمر (2004). "إسرائيل والأقلية الفلسطينية". حيفا: مدى الكرمل.
- سلطاني، نمر (2005). "إسرائيل والأقلية الفلسطينية". حيفا: مدى الكرمل.
- سليمان، رمزي (1999). "حول الهوية الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل". أبحاث في التربية (4)، 1، ص 171 - 186. (بالعبرية).
- سموحا، سامي (2001). "نظريات للعلاقات العربية اليهودية وأحداث تشرين الأول/أكتوبر 2000"، أبحاث في الأمن القومي، 1، 1، ص 17 - 32. (بالعبرية).

- سموحا، سامي (2006). "استطلاع للرأي حول التوجهات السياسية للعرب في إسرائيل في انتخابات سنة 2006". حيفا: جامعة حيفا. (بالعبرية).
- غانم، أسعد (1995). "المشاركة العربية في الكنيست - قراءة جديدة وبحث الخيارات". في: "السياسة العربية على مفترق طرق"، ص 65 - 70. تحرير إيلي ريخس و تمار يغنس. تل أبيب: جامعة تل أبيب - مركز موشيه دايان. (بالعبرية).
- غانم، أسعد (1996). "الفلسطينيون في إسرائيل جزء من المشكلة وليس الحل: قضية مكانتهم في زمن السلام". "دولة، نظام وعلاقات دولية" (41 - 42)، ص 132 - 156. (بالعبرية).
- غانم، أسعد (1996). "المشاركة السياسية للعرب في إسرائيل". رسالة دكتوراه. حيفا: جامعة حيفا، كلية العلوم السياسية. (بالعبرية).
- غانم، أسعد (2001). "أحزاب وتيارات أيديولوجية عند الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل". "دولة ومجتمع"، المجلد 1، العدد 1، ص 89 - 114. (بالعبرية).
- غانم، أسعد وسارة أوستسكي لازر (2001). "انتفاضة الأقصى بين مواطني إسرائيل العرب". غفعات حبيبيا: معهد دراسة السلام. (بالعبرية).
- غانم، أسعد وسارة أوستسكي لازر (2001). "إسرائيل كدولة إثنية: تقويم التصويت العربي في انتخابات الكنيست الـ 15". في: "الانتخابات في إسرائيل 1999"، ص 171 - 202. تحرير آش آريان وميخال شمير. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية).
- غانم، أسعد ومطانس شحادة (2005). "الفلسطينيون في إسرائيل - 2004". في: "تقرير مدار الاستراتيجي 2004". تحرير أسعد غانم. رام الله: مركز مدار.
- غانم، أسعد ومهند مصطفى (2005). "التنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل". طمرة: جمعية ابن خلدون.
- غانم، أسعد ومطانس شحادة (2006). "الفلسطينيون في إسرائيل - 2004". في: "تقرير مدار الاستراتيجي 2005". تحرير جوني منصور. رام الله: مركز مدار.
- كوفمان، إيلينا وراجل يسرايلي (1999). "من الكل يخرج واحد: تصويت العرب في إسرائيل في انتخابات 1996". في: "الانتخابات في إسرائيل 1996"، ص 107 - 148. تحرير آش آريان وميخال شمير. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية).
- كوهين، ر. (1990). "تعقيد الهويات: المجتمع والسياسة في الوسط العربي". تل أبيب: عام عوفيد. (بالعبرية).
- لجنة أور (2003). "تقرير لجنة التحقيق الرسمية لفحص الصدام بين قوات الأمن وبين مواطنين إسرائيليين في تشرين الأول/أكتوبر 2000". القدس: دولة إسرائيل.
- لنداو، يعقوب (1993). "الأقلية العربية في إسرائيل: نظرات سياسية". تل أبيب: بمعراخوت. (بالعبرية).
- لوستك، إيان (1985). "العرب في الدولة اليهودية: سيطرة إسرائيل على الأقلية العربية". حيفا: مفراش. (بالعبرية).
- ليف، غرينبرغ. "ديمقراطية مقابل ديموغرافيا"، "هآرتس" 2005/2/9.
- مصطفى، مهند وأسعد غانم (2004). "دولة ضد مواطنيها: حالة اعتقال قادة الحركة الإسلامية في إسرائيل". أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة.
- ميل، جورج ستيوارت (1958). "النظام التمثيلي". القدس: ماغنس. (بالعبرية).
- نويبرغر، بنيامين (1995). "توجهات في التنظيم السياسي لعرب إسرائيل". في: "السياسة العربية على مفترق طرق"، ص 35 - 45. تحرير إيلي ريخس و تمار يغنس. تل أبيب: جامعة تل أبيب - مركز موشيه دايان. (بالعبرية).
- نويبرغر، بنيامين (1998). "الصوت العربي: بين الاندماج ونزع الشرعية". في: "العرب في السياسة الإسرائيلية: صراع الهوية"، ص 31 - 39. تحرير إيلي ريخس. تل أبيب: جامعة تل أبيب - مركز موشيه دايان. (بالعبرية).
- Al-Haj, Majid (1993). "The Changing Strategies of Mobilization Among the Arabs in Israel: Parliamentary Politics, Local Politics, and National Organization." In

- Local Communities and Israeli Polity: Conflict of Values and Interests. Edited by E. Ben Zadok. Albany, N.Y.: State University of New York Press.
- Al-Haj, Majid and Henry Rosenfeld (1990). Arab Local Government in Israel. Boulder, Colo.: Westview Press.
 - Almond, Gabriel and Sidney Verba (1963). The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations. Princeton: Princeton University Press.
 - Ben-Eliezer, Uri (1993). "The Meaning of Political Participation in a Nonliberal Democracy: The Israeli Experience." *Comparative Politics*, 25(4), pp. 397-412.
 - Conway, Margaret (1985). Political Participation in the United States. Washington, D.C.: CQ Press.
 - Dalton, J. Russell (1988). Citizen Politics in Western Democracies. Chatham, N.J.: Chatham House Publishers, Inc.
 - Ghanem, As'ad (1998), "State and Minority in Israel: The Case of Ethnic State and the Predicament of its Minority." *Ethnic and Racial Studies* 21 (3), pp. 428-448.
 - Ghanem, As'ad (2001). The Palestinian Arab Minority In Israel: A Political Study. Albany, N.Y.: State: University of New York Press.
 - Ghanem, As'ad and N. Rouhana (2001). "Citizenship and Parliamentary Politics of Minorities in Ethnic State: The Palestinian Citizens in Israel." *Nationalism and Ethnic Politics* 17(4), pp. 66-86.
 - Ghanem, As'ad (2003). "Zionism, Post-Zionism, and Anti-Zionism in Israel: Jews and Arabs the Conflict over the Nature of the State." In *The Challenge of Post Zionist*, pp. 98-115. Edited by Ephraim Nemni. London: Zed Books.
 - Gurr, T. Robert (1993). Minorities at Risk: A Global View of Ethnopolitical Conflict. Washington: Institute of Peace Press.
 - Jamal, Amal (2002). "Abstention as Participation: The Paradoxes of Arab Politics in Israel." In *Election in Israel-2001*. Edited by A. Arian and M. Shamir. Jerusalem: The Israel Democracy Institute.
 - Kaufman, Ilana (1997). Arab National Communism in the Jewish State. Gainesville, Flo.: University Press of Florida.
 - Nie, N., S. Verba and J.O. Kim (1974). "Participation and the Life Cycle." *Comparative Politics* (6), pp. 319-340.
 - Payes, Shany (2005). Palestinian NGO's in Israel: The Political of Civil Society. London and New York: Tauris Academic Studies.
 - Powell, G. Bingham (1982). Contemporary Democracies. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
 - Rouhana, N. (1993). "Accentuated Identities in Protracted Conflict: The Collective Identity of Palestinian Citizens in Israel." *Asian and African Studies* 27(2), pp. 97-127.
 - Rouhana, N. and As'ad Ghanem (1998). "The Crisis of Minorities in Ethnic States: The Case of Palestinian Citizens in Israel." *International Journal of Middle East Studies* 30, pp. 321-346.
 - Sa'di, Ahmad (1997). "Modernization as an Explanatory Discourse of Zionist-Palestinian Relation." *British Journal of Middle Eastern Studies* 24(1), pp. 25-48.

- Smootha, Sammy (1984). The Orientation and Politicization of the Arab Minority in Israel. Haifa: University of Haifa - The Jewish-Arab Center.
- Smootha, Sammy (1989). Arabs and Jews in Israel: Conflicting and Shared Attitudes in a Divided Society. Boulder and London: Westview Press, p. 281.
- Smootha, Sammy (1992). Arabs and Jews in Israel: Change and Continuity in Mutual Intolerance. Boulder and London: Westview Press, p. 357.
- Smootha, Sammy (2005). Index of Arab-Jewish Relations in Israel 2004. Haifa: University of Haifa.
- Yiftachel, Oren and As'ad Ghanem (2004). "Understanding 'Ethnocratic' Regimes: The Politics of Seizing Contested Territories." Political Geography, vol. 23, Issue 6, August 2004, pp. 647-676.
- Yiftachel, Oren and As'ad Ghanem (2004a). "Towards a Theory of Ethnocratic Regimes: Learning from the Judaization of Israel/Palestine." In Rethinking Ethnicity, pp. 179-197. Edited by Eric Kaufman. London and New York: Routledge.

(*) جامعة حيفا ومركز ابن خلدون (طمرة).

(**) مركز الدراسات المعاصرة (أم الفحم)، وجامعة حيفا.

(*) ظهرت في جولتي انتخابات الكنيست السادس عشر والسابع عشر، وفي جولة انتخابات رئاسة الحكومة سنة 2001، اللجنة الشعبية لمقاطعة الانتخابات، بالإضافة إلى انضمام حركات سياسية تنادي بالمقاطعة، إمّا بشكل مباشر مثل حركة أبناء البلد، وإمّا بشكل غير مباشر مثل الحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح.

(*) على سبيل المثال، أشار البحث الذي أجراه سامي سموحا من جامعة حيفا إلى أن 67% من العرب أكدوا مشاركتهم في الانتخابات، بينما أشار استطلاع مركز مدى الكرمل إلى أن 64% يعتقدون أن المقاطعة سيكون لها تأثير سلبي في مكانة العرب في إسرائيل.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx